

# مشاركة وتبادل المعلومات المتعلقة بتمويل الانتشار بين السلطات المختصة على المستوى المحلي

## ورقة عمل حول "أفضل الممارسات"

### I. مقدمة

1. تحدد هذه الورقة أفضل الممارسات في مجال مشاركة وتبادل المعلومات بين السلطات المختصة على المستوى المحلي فيما يتعلق بتمويل الانتشار.

2. تهدف هذه الورقة إلى تقديم توجيهات بشأن:

- تسهيل تنفيذ التوصية رقم (2)، وتبادل المعلومات بين أو فيما بين هيئات مكافحة غسيل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب، والسلطات المسؤولة عن مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل .
- وضع إطار محتمل لمشاركة وتبادل المعلومات بين الجهات ذات العلاقة، من حيث التطبيق الفعال للالتزامات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلقة بتمويل الانتشار.
- تحديد الهيئات ذات الصلة والتي قد تملك معلومات لمكافحة تمويل الانتشار أو قد تحتاج إلى مثل هذه المعلومات.
- الآليات الممكنة (بما في ذلك السلطات القانونية ذات الصلة)، والتي تتعاون من خلالها الهيئات ذات الصلة، ويمكنها عند الضرورة تنسيقها على الصعيد المحلي لمكافحة تمويل الانتشار.

3. لم تتفق مجموعة العمل المالي (FATF) حتى الآن على تحديد تعريف عملي لـ تمويل الانتشار.<sup>1</sup> كما أن النظر في إجراءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يدل على أن تمويل الانتشار يساعد في انتشار أسلحة الدمار الشامل.

4. في معظم السلطات القضائية، توجد غالباً أنظمة فعالة تهدف إلى منع وكشف هذا النشاط المتصل بتطوير برامج أو قدرات محظورة، لا سيما من خلال فرض ضوابط على تصدير السلع الحساسة والتكنولوجيا والمعرفة والخدمات المتعلقة بالانتشار، بالإضافة إلى الجهود الاستقصاء الجنائي التي تهدف إلى تحديد شبكات الانتشار والتحقيق فيها وتعطيلها واتخاذ الإجراءات لمكافحتها. ولذلك، يجب دمج الجهود المبذولة لمكافحة تمويل الانتشار ضمن هيكليات راسخة تتيح مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

5. قد تقوم العديد من إجراءات مكافحة الانتشار على الموارد المتاحة أصلاً من خلال نظام الرقابة على الصادرات ومتطلبات إعداد التقارير التنظيمية والعقوبات المالية المستهدفة والعقوبات التجارية، في حين تعتمد بعض الإجراءات الأخرى على المعلومات أو السلطات القانونية التي لا تتوفّر إلا من خلال

سلطات الرقابة على الصادرات، وهكذا، فإنه من الضروري مشاركة المعلومات التي يتم جمعها من قبل كل من السلطات المختصة من خلال هذه العمليات المختلفة.

6. إن الإجراءات المالية عنصر متكامل، ولكن ليس بديلاً، عن ضوابط التصدير الفعالة<sup>2</sup>، كما أنها حاسمة لنجاح إطار العمل الكلي لمكافحة الانتشار. وقد تساعد المعلومات المالية في هذا المجال كأدلة مهمة للتحقيق، وإن كان ينبغي التأكيد على أن فعاليتها تعتمد أيضاً على مدى توفر المعلومات الدقيقة، كما أن تقنيات التحقيق المالي المختص مفيدة في القضايا المتعلقة بالانتشار، على الرغم من أن اتصالها بالموضوع لم يتم توثيقه بصورة واضحة حتى الآن<sup>3</sup>، كما أن الفائدة من هذه الإجراءات قد تكون محدودة إذا لم يتم فرض وتطبيق إجراءات أخرى لمكافحة الانتشار بشكل فعال. تهدف هذه الورقة التوجيهية إلى مساعدة جهات الاختصاص في تفعيل مشاركة الجهات ذات العلاقة من أجل استغلال المعلومات المالية بشكل أفضل، وتطبيق الإجراءات المالية لمكافحة تمويل الانتشار.

7. فيما يتعلق بمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والتمويل المرتبط بالانتشار والذي يهدف إلى منع حيازة أسلحة الدمار الشامل من قبل جهات ليست من الدول، ضمن قرارات مجلس الأمن (S/RES/1540(2004) ، S/RES/1810(2008) و (S/RES/1977(2011)، فقد أقر مجلس الأمن الدولي الجهد الدولي المبذولة من أجل التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن (S/RES/1540(2004) ، بما في ذلك منع تمويل الأنشطة ذات الصلة بالانتشار، كما يأخذ مجلس الأمن بعين الاعتبار توجيهات<sup>4</sup> إطار مجموعة العمل المالي (FATF).

## II. إطار عمل الإجراءات ذات الصلة بتمويل الانتشار في قرارات مجلس الأمن الدولي

8. يوضح هذا الفصل إطار عمل قرارات مجلس الأمن المتعلقة بتمويل الانتشار. يتطلب التنفيذ الفعال لهذه القرارات مشاركة وتبادل المعلومات بين أو فيما بين السلطات على المستوى المحلي، كما يقدم هذا الإطار مؤشراً للتنوع في الهيئات ضمن الحكومة والتي قد تحتاج إلى التشارك في آليات التعاون والتنسيق في مكافحة تمويل الانتشار.

9. بما أن قرارات مجلس الأمن المختلفة تعتمد إجراءات تنفيذ مختلفة، فإن مضمون قرارات مجلس الأمن ذات الصلة له تأثير على السلطات ذات العلاقة على المستوى المحلي. لذلك، يجب على سلطات الاختصاص أن تقييم الإجراءات التي اتخذتها لتطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالانتشار من أجل استخلاص النتائج لكي تشارك السلطات في تبادل المعلومات، إما لأنها يمكن أن توفر المعلومات ذات العلاقة، أو لأنها يمكن أن تستفيد من هذه المعلومات.

10. لقد اتخذ مجلس الأمن الدولي نهجاً من شقين لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والتمويل المرتبط بالانتشار: نهج مستهدف يتعلق بأنشطة الانتشار من الدول تم تحديدها بشكل خاص من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة<sup>5</sup>، ونهج عالمي يهدف إلى منع حيازة أسلحة الدمار الشامل من قبل الجهات من غير الدول (S/RES/1540 (2004).

11. تشمل العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على نشاطات الانتشار الحساسة والبرامج المطبقة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية) ودولة إيران عدداً من الإجراءات التي تستهدف التمويل المتعلق بهذه الأنشطة والبرامج:

• إلزام أو تشجيع الدول الأعضاء لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تقديم الخدمات المالية أو تقديم المساعدة إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أو إيران فيما يتعلق بتوفير وتوريد وبيع ونقل وتصنيع وصيانة، أو استخدام المواد والمعدات والسلع والتكنولوجيا التي تحظرها القرارات ذات الصلة (الفقرة الإجرائية 9 و الفقرة الإجرائية 10 من القرار (S/RES/1874 (2009) فيما يتعلق بالفقرة الإجرائية 8(أ) والفقرة الإجرائية 8(ب) والفقرة الإجرائية 8(ج) من القرار (S/RES/1718 (2006)؛ والفقرة الإجرائية 6 من القرار (S/RES/1737 (2006)؛ والفقرة الإجرائية 6 من القرار (S/RES/1747 (2007)؛ والفقرة الإجرائية 8 والفقرة الإجرائية 13 من القرار (S/RES/1929 (2010).

• تطبيق العقوبات المالية المستهدفة ضد أشخاص أو هيئات تعمل في أو تقدم الدعم لأنشطة وبرامج الانتشار الحساسة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الديمقراطية وإيران (الفقرة الإجرائية 8(د) من القرار (S/RES/1718 (2006)؛ والفقرة الإجرائية 12 من القرار (S/RES/1737 (2006)؛ والفقرة الإجرائية 4 من القرار (S/RES/1747 (2007)؛ والفقرة الإجرائية 11-12 والفقرة الإجرائية 19 من القرار (S/RES/1929 (2010).

• دعوة الدول الأعضاء لمنع تقديم أية خدمات مالية أخرى، أو نقل أي أصول مالية أو موارد أخرى قد تسهم في أنشطة وبرامج الانتشار الحساسة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الديمقراطية وإيران ( الفقرة الإجرائية 18 من القرار (S/RES/1874 (2009)؛ والفقرة الإجرائية 21 من القرار ( S/RES/1929 (2010).

• دعوة الدول الأعضاء لعدم الدخول في التزامات جديدة لتقديم منح ومساعدات مالية، أو قروض ميسرة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الديمقراطية وإيران (الفقرة الإجرائية 19 من القرار S/RES/1874 (2009)؛ الفقرة الإجرائية 7 من القرار (S/RES/1874 (2007).

• دعوة الدول الأعضاء لعدم تقديم دعم مالي معلن لأنشطة التجارة مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، أو، في حالة إيران، إلى توخي الحذر في دخول التزامات للدعم المالي العلني من أجل تجنب أن يساهم هذا الدعم المالي في الأنشطة النووية الحساسة أو في تطوير أنظمة الأسلحة النووية (الفقرة الإجرائية 20 من القرار S/RES/1874(2009)، الفقرة الإجرائية 9 من القرار (S/RES/1803 (2008).

## 12. قرارات مجلس الأمن الدولي فيما يتعلق بإيران:

• يجب على الدول الأعضاء أن تمنع حيازة إيران لأي مصالح، أو أن يكون لإيران أو أشخاص إيرانيين استثمار أو مصلحة، في أية نشاط تجاري في دولة أخرى تتضمن على استخراج اليورانيوم أو إنتاج أو استخدام المواد والتكنولوجيا النووية في أنشطة تخصيب اليورانيوم، وإعادة المعالجة، وجميع الأنشطة المتعلقة بالماء الثقيل أو التكنولوجيا المتعلقة بالصواريخ الباليستية القادرة على حمل أسلحة نووية، وذلك في الأقاليم الخاضعة لولايتها (الفقرة الإجرائية 7 من القرار (S/RES/1929 (2010).

• دعوة الدول الأعضاء لتوخي الحذر حول أنشطة المؤسسات المالية مع المصادر الإيرانية وفروعها الخارجية والشركات التابعة لها، خصوصاً بنك " ملي" وبنك "ال الصادرات" ، من أجل تجنب إسهام هذه الأنشطة في أنشطة الانتشار الحساسة لإيران أو في تطوير أنظمة الأسلحة النووية (الفقرة الإجرائية 10 من القرار (S/RES/1803 (2008).

• يجب أن تطلب الدول الأعضاء من الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية أن يتroxوا الحذر " عند ممارسة الأعمال التجارية"<sup>6</sup> مع الأشخاص والهيئات الإيرانية، بما في ذلك الحرس الثوري الإيراني وشركة خطوط الشحن البحرية الإيرانية، وأي أفراد أو هيئات تعمل نيابةً عنهم أو بتوجيه منهم، والهيئات التي يمتلكونها أو يتحكمون بها، بما في ذلك تلك الهيئات التي يمتلكونها أو يتحكمون بها من خلال وسائل غير مشروعة، إذا كان لديهم سبب منطقي للاعتقاد بأن هذه الأنشطة يمكن أن تسهم في أنشطة الانتشار الحساسة لإيران أو في تطوير أنظمة الأسلحة النووية (الفقرة الإجرائية 22 من القرار (S/RES/1929 (2010).

• دعوة الدول الأعضاء لمنع المصادر الإيرانية من فتح فروع خارجية جديدة أو شركات تابعة لها أو مكاتب تمثيلية، وكذلك منها من إقامة مشاريع مشتركة جديدة أو يكون لها مصلحة تملك في بنوك أجنبية أو بناء علاقات أو تنفيذ مراسلات مع بنوك أجنبية، إذا كان لديهم سبب منطقي للاعتقاد بأن هذه

الأنشطة يمكن أن تسهم في أنشطة الانتشار الحساسة لإيران أو في تطوير أنظمة الأسلحة النووية (الفقرة الإجرائية 23 من القرار (S/RES/1929 (2010)).

• دعوة الدول الأعضاء لمنع المؤسسات المالية من فتح مكاتب تمثيل أو شركات تابعة أو حسابات مصرفية في إيران، إذا ساهمت هذه الخدمات المالية في أنشطة الانتشار الحساسة لإيران أو في تطوير أنظمة الأسلحة النووية (الفقرة الإجرائية 24 من القرار (S/RES/1929 (2010)).

13. يشمل القرار (S/RES/1540 (2004) التزامين للدول فيما يتعلق بتمويل انتشار الأسلحة النووية:

• أن تقوم الدول، وفقاً للإجراءات المتبعة على المستوى القومي، بتبني وتنفيذ قوانين فاعلة تحظر على أي جهة غير حكومية صنع وحيازة وتملك وتطوير ونقل ونوريد واستخدام أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ووسائل إيصالها، ولا سيما لأغراض إرهابية، فضلاً عن محاولات الانخراط في أي من الأنشطة السابقة الذكر، من خلال المشاركة فيها أو المساعدة في تنفيذها أو تمويلها (الفقرة الإجرائية 2).

• يجب أن تقوم الدول بإنشاء وتطوير ومراجعة ضوابط وطنية مناسبة وفاعلة لمراقبة الصادرات وعمليات الشحن العابر والمحافظة عليها، بما في ذلك القوانين والأنظمة المتعلقة بالرقابة على الصادرات والمرور والشحن العابر وإعادة التصدير، بالإضافة إلى ضوابط لتوفير الأموال والخدمات المتعلقة بالتصدير والشحن العابر ، مثل التمويل والشحن العابر الذي يسهم في انتشار الأسلحة النووية، وضع ضوابط للمستخدمين النهائيين، وكذلك تطوير وتطبيق عقوبات جنائية أو مدنية مناسبة ضد أي انتهاك لقوانين وأنظمة للرقابة على الصادرات (الفقرة الإجرائية 3(د)).

### III. الهيئات الرئيسية لمشاركة وتبادل المعلومات

14. استناداً إلى إطار قرارات مجلس الأمن المتعلقة بانتشار الأسلحة النووية على النحو المبين في القسم 2، يجب أن تقوم السلطات القضائية باتخاذ الخطوات الازمة لتحديد الهيئات التي ينبغي أن تشارك في تبادل المعلومات، إما لأنها يمكن أن توفر أو تستفيد من المعلومات ذات العلاقة.

15. يحدد هذا القسم الهيئات التي قد تمتلك معلومات تكمل عملية تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في الإطار المذكور في القسم 2، وكذلك هيئات التي قد تحتاج هذه المعلومات لتنفيذ ومراقبة التوافق مع هذه الإجراءات ، وذلك اعتماداً على تنظيم كل سلطة اختصاص والمهام التي تفرضها قرارات مجلس

الأمن ذات العلاقة والإجراءات التي اختارتها سلطات الاختصاص لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ذي العلاقة.

#### (أ) هيئات مراقبة الصادرات والجمارك / مراقبة الحدود

16. تعد هيئات مراقبة الصادرات أهم مصدر للمعلومات حول السلع والخدمات التي يمكن أن يساء استخدامها في غايات انتشار الأسلحة، فضلاً عن المعلومات المتعلقة بالانتشار. كما تعتمد أجهزة حماية الحدود والجمارك على هذه المعلومات لضمان الامتثال لأحكام الرقابة على الصادرات وجمع البيانات الجمركية ذات الصلة، وقد تستخدم وكالات وأجهزة أخرى هذه المعلومات من أجل فهم مخاطر تمويل انتشار بشكل أفضل. وهكذا، قد تتمكن وكالات مراقبة الصادرات والجمارك، تبعاً للظروف، من تقديم وكذلك استخدام المعلومات التي قد تشير إلى وجود تمويل للانتشار.

17. باعتبارها جهات مستخدمة للمعلومات، لاحظت وكالات مراقبة الصادرات أن المعلومات المالية قد تكون مفيدة في الكشف الفعلي عن المستخدمين النهائيين والمعاملات غير القانونية، كما يمكن أن تعزز هذه المعلومات المالية من فعالية التحقيقات التي تجريها سلطات تطبيق القانون من خلال توفير فهم أكبر لأسس الصفقات والعمليات التجارية والطرق المستخدمة لتسهيل عمليات النقل غير المشروع للمواد المحظورة عبر سلطات الاختصاص. وبالتالي، فإن وكالات مراقبة الصادرات هي مزودة ومستقبلة للمعلومات في سياق كل من القرار (S/RES/1540 (2004) وقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بإيران وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية).

#### (ب) أجهزة الاستخبارات

18. قد تكون المعلومات الاستخبارية حول الأنشطة المالية المتعلقة بالانتشار مهمة في تزويد الحكومات بالتفاصيل الرئيسية من أجل منع تمويل الانتشار. كما أنه من الصعب في بعض الأحيان ربط المعاملات المالية بانتشار أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي، فقد توفر المعلومات الاستخبارية صلة مهمة بين المادة ذات الاستخدام المزدوج ووجهتها للاستخدام في أنشطة الانتشار. كما أن لبعض سلطات الاختصاص وكالات استخبارية مهمتها على وجه التحديد تحديد وتحليل ونشر المعلومات حول الأفراد والهيئات الذين قد تكون لهم علاقة بأنشطة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل أو دعم هذه الأنشطة.

19. ويمكن أن يكون للاستخبارات دور رئيسي أيضاً في تحديد هوية الأفراد والهيئات الذين قد تكون لهم علاقة بأنشطة لتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل أو دعم هذه الأنشطة، وخاصة أولئك الذين يعملون

في نطاقات اختصاص مختلفة. ويمكن استخدام هذه المعلومات التعريفية المعتمدة على المعلومات الاستخبارية في تقديم مقتراحات لإدراج الأفراد والهيئات ذوي الصلة بتمويل الانتشار وفقاً لبرامج قوائم مجلس الأمن، بموجب القرارات (S/RES/1718 (2006) و (S/RES/1737 (2006) والقرارات اللاحقة.

20. في العديد من سلطات الاختصاص، قد تستخدم السلطات المختصة، بما في ذلك وكالات مراقبة الصادرات والجمارك، معلومات استخبارية حول المزودين المحتملين أو المستخدمين النهائيين للسلع والتي قد تستخدم أيضاً في برامج أسلحة الدمار الشامل، وذلك عند اتخاذ قرار بشأن منح رخصة تصدير أو السماح بتمرير البضائع عبر الحدود. كما وضعت بعض سلطات الاختصاص معلومات حول المزودين المشبوهين بناءً على مخالفات لأحكام الرقابة على الصادرات أو على مستخدمين نهائيين بناء على معلومات استخبارية تستخدمها هيئات الجمارك لتفعيل أحكام لضبطها. وتقوم أجهزة الجمارك ضمن سلطات الاختصاص هذه بمنع الشحنات بناءً على المعلومات حول المزود المشبوه، أو منع شحنها لمستخدم نهائي مشبوه وذلك للتأكد من أن التصدير يتفق مع إجراءات الرقابة المطلوبة بموجب قرارات مجلس الأمن. تلعب أجهزة الاستخبارات دوراً أساسياً في تحديد هوية الأفراد والهيئات الذين قد تكون لهم علاقة في دعم وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

#### (ج) وحدات الاستقصاء المالي

21. أدركت بعض سلطات الاختصاص القيمة التاريخية للمعلومات الواردة في تقارير المعاملات المشبوهة (STRs)، باعتبارها هامة في تحديد أعمال وشركات وحسابات أخرى مشبوهة، والتي قد لا يمكن التعرف عليها من قبل جهات تطبيق القانون لو لا هذه المعلومات. لذا، وفيما قد لا يكون لأحد تقارير المعاملات المشبوهة أي صلة في التحقيق عند كتابة هذا التقرير، فإنه قد يكون ذا صلة في المستقبل. لذلك فان لوحدات الاستقصاء المالي دور في تزويد المعلومات في سياق قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بإيران وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والقرار رقم (S/RES/1540 (2004).

22. على الرغم من أن مجموعة العمل المالي لمكافحة (FATF) لا تتطلب تقديم تقارير المعاملات المشبوهة لمكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، اختارت بعض سلطات الاختصاص وضع متطلبات لنقيم التقارير المشبوهة بالنسبة للبنوك ومزودي الخدمات المالية كوسيلة إضافية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بإيران وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والقرار رقم (S/RES/1540 (2004). قد تكون هذه التقارير المقدمة لوحدات الاستقصاء المالي مصدرًا اذا أهمية

كبيرة لتحديد الأفراد والهيئات الذين قد تكون لهم علاقة في دعم وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، وكذلك تنفيذ ومراقبة الالتزام بقوانين مكافحة تمويل الانتشار.

#### (د) وكالات النيابة العامة وفرض القانون

23. يتطلب القرار رقم S/RES/1540(2004) من الدول وضع وتطبيق عقوبات جنائية أو مدنية مناسبة لانتهاك القوانين والأنظمة ذات الصلة بضوابط الصادرات أو مكافحة تمويل الانتشار. وفي بعض سلطات الاختصاص، تعتبر مخالفات القوانين التي تطبق عقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (بما في ذلك الإجراءات المالية المتعلقة بإيران وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) أيضاً جريمة جنائية. لذلك ستكون لهذه المعلومات أهمية كبيرة بالنسبة لوكالات النيابة العامة وهيئات فرض القانون فيما يتعلق بتمويل الانتشار، وقد تحصل هذه الوكالات أيضاً على معلومات أخرى حول تمويل الانتشار من خلال التحقيق في الجرائم أو الانتهاكات الأخرى المتعلقة بالانتشار. لذلك فقد تعتبر وكالات النيابة العامة وجهات فرض القانون مزودة ومستخدمة للمعلومات في الوقت نفسه - تبعاً لتجريم مخالفات القوانين التي تطبق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بإيران وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والقرار رقم S/RES/1540 (2004).

#### (ه) هيئات الإشراف المالي والجهات المختصة

24. تدعو العديد من إجراءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ما يتعلق بإيران لفرض قيود على قدرة المؤسسات المالية الإيرانية للعمل خارج إيران، بالإضافة إلى القيود المفروضة على المؤسسات المالية غير الإيرانية للعمل داخل إيران، أو مع الهيئات الإيرانية. وقد طبقت بعض سلطات الاختصاص هذه المتطلبات من خلال قوانين للحظر، فيما لجأ البعض الآخر إلى شروط الترخيص. وفي حالة الأخير، فإن لهذه الإجراءات آثاراً على تنظيم قطاع الخدمات المالية لأحد سلطات الاختصاص (على سبيل المثال، ضوابط على توفر التراخيص لتقديم الخدمات المالية)، وكذلك على التنظيم الاحترازي للمؤسسات المالية لسلطة الاختصاص (على سبيل المثال، تأثير أي علاقة قد تكون بينهم وبين بنوك إيرانية).

25. يحتاج الأفراد والهيئات الذين قد تكون لهم علاقة في دعم انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى التمويل من أجل العمل. وتتطلب قدرة جهات الإشراف المالي على ضمان منع أولئك الأفراد والهيئات من الوصول إلى الأموال أن تكون هذه الجهات على وعي بمخاطر تمويل الانتشار والتي تمثلها المؤسسات المالية في كل من إيران وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والتي تم تحديدها من خلال القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وهذا يجعل جهات الإشراف المالي مستخدمة ومزودة للمعلومات

في الوقت نفسه، وخاصةً في سلطات الاختصاص التي اختارت تنفيذ إجراءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من خلال متطلبات الترخيص، لذلك يجب تشجيع المشرفين الماليين في سلطات الاختصاص على تبادل المعلومات التي تتعلق بالروابط بين المؤسسات المالية المحلية والأفراد من إيران وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والهيئات الذين قد تكون لهم علاقة في دعم تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

#### (و) وكالات تشجيع التجارة والاستثمار

26. تدعو إجراءات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالدعم المعلن للأنشطة التجارية بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وإيران الدول الأعضاء إلى التأكيد من أن وكالات تشجيع التجارة تدرك مخاطر الانتشار المرتبطة بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وإيران عند النظر في تقديم دعم لأعمال التجارة. وفقاً لتنظيم هذه الوكالات، قد يساهم الدور الذي تقوم به في مساعدة المصدررين والمستثمرين في الحصول على معلومات حول نهج العمليات التجارية والتي قد تدل على أنماط الشراء غير المشروع للمواد ذات الاستخدام المزدوج والتي قد تستخدم في أسلحة الدمار الشامل. وفي بعض سلطات الاختصاص، قد تقدم الوكالات التجارية معلومات عامة وتعمل كنقطة اتصال، إلا أن هذه الوكالات لن تباشر في المعاملات الفردية أو تدعمها. لذا، واعتماداً على طبيعتها، فقد تكون وكالات تشجيع الاستثمار والتجارة مصدراً هاماً للمعلومات في سياق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وإيران.

#### (ز) الدوائر الحكومية

27. في العديد من سلطات الاختصاص، يكون للدوائر الحكومية مصلحة رئيسية أيضاً في تبادل المعلومات حول تمويل الانتشار، وخصوصاً وزارة الخارجية ووزارة المالية ووزارة التجارة ووزارة الداخلية ووزارة العدل، التي قد تستفيد من الحصول على معلومات حول تمويل الانتشار، لكي تضمن تطبيق أنظمة مجلس الأمن الدولي يتم تطبيقها بالشكل الصحيح ضمن سلطات اختصاصها، ولكي تتيح الفرصة لتحديد أية ثغرات في النظام، عند الحاجة، والتي تتطلب إدخال تغييرات على النظام الداخلي أو القضائي، أو حتى نظام مجلس الأمن نفسه.

#### (ح) الوكالات أو السلطات المعنية بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة

28. تتطلب السلطات المسؤولة عن تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة من جميع مصادر المعلومات أن تتعرف على الأفراد والهيئات الذين قد تكون لهم علاقة في دعم تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه السلطات لديها معلومات حول التوافق والالتزام قد تساعد غيرها من السلطات في فهم أفضل لأنشطة تمويل الانتشار.

#### IV. آليات التعاون والتسيير المحلي

29. يحدد هذا القسم الآليات (بما في ذلك السلطات القانونية ذات العلاقة) والتي قد تستخدمها الوكالات ذات العلاقة في التعاون، وعند الضرورة، التسيير على الصعيد المحلي لمكافحة تمويل الانتشار.

##### (أ) التعاون: الهيئات القانونية الملائمة لجمع وتبادل المعلومات

30. في العديد من سلطات الاختصاص، تترافق سلطة الهيئة الحكومية فيما يتعلق بجمع المعلومات، سواء من المجتمع أو من هيئات حكومية أخرى، بقيود تنظيمية حول كيفية استخدام هذه المعلومات. ويمكن لهذه القيود أن تحد من قدرة الهيئة على مشاركة المعلومات التي قامت بجمعها مع هيئات حكومية أخرى بشكل عام، أو لأغراض تختلف عن الغرض الذي تم جمع هذه المعلومات لأجله. وكذلك، فإن الكثير من سلطات الاختصاص تضع مبادئ للخصوصية تمنع مشاركة معلومات معينة.

31. يجب أن تجد سلطات الاختصاص التوازن المناسب بين الآليات الفعالة لمشاركة المعلومات والقضايا البربرة لحماية البيانات لأهداف ضمان التوافق مع التشريعات الوطنية لمكافحة تمويل الانتشار أو للتحقيق في انتهاكها.

32. تسمح بعض سلطات الاختصاص للهيئات المعنية بمكافحة الانتشار ونظام التحكم بال الصادرات استخدام معلومات سرية واستخباراتية متعلقة بتمويل الانتشار في إدارة قوانين رقابة الصادرات والجمارك، بما في ذلك استهداف صادرات معينة أو حجز أو مصادر صادرات مشبوهة، وذلك بطريقة لا تتطلب من هذه الهيئات الإفصاح عن مصدر أو محتوى هذه المعلومات.

33. تسمح بعض سلطات الاختصاص لوحدات الاستقصاء المالي الإفصاح عن بيانات تتعلق بالانتشار للهيئات المعنية بمكافحة الانتشار ونظام التحكم بال الصادرات. ويجب أن يتم هذا الإفصاح عن المعلومات بما يتوافق مع الترتيبات ضمن سلطة الاختصاص ذات الصلة، مع احترام حماية البيانات التي تملکها وحدة الاستقصاء المالي.

##### (ب) التسيير

34. قد يتضمن تطبيق الإجراءات الواردة في القرارات S/RES/1540 (2004) و(S/RES/1718 (2006) و(S/RES/1737 (2006) والقرارات التالية ذات الصلة، عدداً من الهيئات والوكالات التي لم تشارك سابقاً في إدارة التحكم بال الصادرات، كما ورد في القسم رقم 3. وقد يكون لذلك مزايا إيجابية هامة، حيث أن هذه الهيئات قد تملك معلومات تتعلق بتمويل الانتشار لم يكن بالإمكان الوصول إليها سابقاً من قبل هيئات التحكم بال الصادرات والجمارك ومراقبة الحدود تفرض القانون. ومن جهة أخرى فقد نفرض هذه المشاركة تحديات معينة، حيث أن هذه الهيئات قد تعهد إليها مهام جديد تؤدي بتوسيع نطاق اختصاصاتها ومواردها.

35. يعتبر جمع كافة الهيئات والوكالات الواردة في القسم رقم 3 لتنسيق جهود تطبيق إجراءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمذكورة في القسم رقم 2، أمراً في غاية الأهمية في سياق التعامل مع مشكلة تمويل الانتشار، وهو ما يتيح التحليل المشترك والعمليات المنسقة والمتكلمة، بالإضافة إلى تحسين وضع السياسات. إن مثل هذا العمل المشترك قد يكون أيضاً إرهاصاً أساسياً لبناء الثقة وتوثيق العلاقات. ومن الطرق الممكنة لتحقيق هذا التعاون، فإن من الممكن أن تتم مشاركة المعلومات والعمل المشترك بشكل دوري منتظم أو حسب الحاجة ضمن اجتماعات بين الهيئات قد تضم ممثلي عن الهيئات المالية والاستخباراتية وهيئات التحكم بال الصادرات وفرض القانون والهيئات التنظيمية والإشرافية وهيئات وضع السياسات. ومن القضايا الممكن مناقشتها خلال هذه الاجتماعات ما يلي:

- مراقبة وتحليل المخاطر والتهديدات والتوجهات الجديدة ونقاط الضعف في نظام مكافحة تمويل الانتشار.
- تطوير سياسة حول مكافحة تمويل انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية ووسائل إطلاقها.
- توصيات بالاستجابات المناسبة للهيئات ذات العلاقة فيما يتعلق باتخاذ إجراءات لمكافحة تمويل الانتشار.
- تحديد الثغرات الاستقصائية الأبرز المتعلقة بتمويل الانتشار، وتطوير الحلول الممكنة لسد هذه الثغرات.
- دراسة الإمكانيات المتاحة لمنع وإعاقة أنشطة تمويل الانتشار وتنسيق هذه الإجراءات.
- تنسيق الأنشطة ومنع تضارب مصالح الهيئات ذات العلاقة (بما في ذلك الهيئات المالية والاستقصائية وهيئات فرض القانون) فيما يتعلق بمكافحة تمويل الانتشار.
- تنسيق التحقيقات حول الدعم المالي لانتهاكات رقابة الصادرات، وتطبيق القوانين المتعلقة بتصدير وشحن المواد مزدوجة الاستخدام والخاضعة للرقابة، بما في ذلك إلى الدول الخاضعة للعقوبات.

- التنسيق بين الجهات المالية والاستقصائية وهيئات فرض القانون ومنع تضارب مصالحها فيما يتعلق بالخطط المحتملة لتحديد وإدراج الأفراد والجهات التي قد تكون مشاركة في أنشطة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل أو تدعمها.
- مراجعة الآليات لضمان تدقيق وفحص تقارير الأنشطة المشبوهة وتلبية متطلبات قرارات تنفيذ العقوبات.

## الملحق رقم (1)

### دراسات حول التنسيق الناجح بين الوكالات

#### الدراسة رقم 1

أحد الأمثلة الناجحة على التعاون بين الوكالات فيما يتعلق بمكافحة أنشطة الانتشار ضم وزارات المالية والعدالة والتجارة في الدولة (أ) في مواجهة شبكة تملك عالمية سعت للاستحواذ بطرق غير مشروعة على قطع مزدوجة الاستخدام ومكونات عسكرية لصالح حكومة الدولة (ب)، متنبهكة عدداً من القوانين والأنظمة المحلية. قامت الحكومة بجمع جهود مجموعة فعالة من السلطات واتخذت إجراءات منسقة في اليوم ذاته ضد سلسلة توريد الانتشار التي تعمل لصالح الدولة (ب). وقد ساهمت المعلومات المالية في كشف والتحقق من تأسיס شركات واجهة مهمتها التخلص من القوانين. أم وزارة العدل فقد وجّهت كشفت عن لائحة اتهام ضمت 16 متهمًا أجنبياً هم من مرادي ووسطاء الدولة (ب). وفي الوقت نفسه، فرضت وزارة المالية عقوبات على المستفيدين النهائيين في القطاع العسكري للدولة (ب) الذين قاما بشراء بضائع من الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في لائحة الاتهام. وفي اليوم نفسه، أعلنت وزارة التجارة عن 75 إضافة لقائمتها التي تضم هيئات مشبوهة بسبب مشاركتها في شبكة التملك العالمية المذكورة. وشملت القضية اتهامات بالتصدير غير المشروع لقطع مزدوجة الاستخدام تستخدم في التطبيقات العسكرية لصالح الدولة (ب). وكانت البضائع التي تم تحويلها إلى الدولة (ب) عبر هذه الشبكة عبارة عن بضائع مزدوجة الاستخدام يمنع تصديرها بحكم قوانين رقابة التصدير بسبب طبيعة استخدامها النهائي والجهة النهائية المستفيدة منها. وقد قادت وزارة التجارة التحقيق وعملت على تنسيق جهودها مع وزارة المالية ومسؤولي الجمارك.

#### الدراسة رقم 2 (فيما يتعلق بالتنسيق بين الوكالات لتطبيق عقوبات مالية مستهدفة على الجهات المدرجة)

يتم تنفيذ عملية إدراج جهات معينة لشمولها بعقوبات مالية مستهدفة في الدولة (أ) بالتشاور مع وزارات المالية والخارجية والعدل. وتشترك وزارة المالية في عملية التحقيق إلى حد كبير بالتعاون مع زملاء من هيئات ووكالات مختلفة. ويتم في البدء تقديم أسماء مقترحة لأهداف مبدئية من قبل مجموعة عمل تشكلها الوكالات بينها، ثم يتم تنسيق هذه الأهداف وفحصها والتحقق منها عن كثب ضمن الوكالات المعنية خلال المراحل الأولى من العملية. وبناء على حجم المعلومات المتوفرة لإعداد دعوى، فإن وزارة المالية تتعاون أيضًا عن كثب مع وحدة استقصاء المعلومات لإعداد دعوى بالإدراج.

وبالإضافة إلى ذلك، تمر وزارة المالية في مرحلة من التنسيق الرسمي هدفها منع التضارب بين الأسماء المقترحة للإدراج من جهة، والمصالح التشغيلية والسياسات الخاصة بهيئات ووكالات أخرى، وللتتأكد من أن الأسماء المستهدفة تتماشى مع أهداف الأمن القومي الاستراتيجي والسياسة الخارجية في الدولة وتدعيمها. وهكذا يظهر بوضوح أن التنسيق بين الوكالات المختلفة يمثل جزءاً رئيسياً من العملية، لأنه يضمن أن لا يتسبب الإدراج العلني لبيانات أو أشخاص مشتربين في أنشطة انتشار أسلحة الدمار الشامل لا يضر بالعمليات التي ينفذها زملاء في هيئات تطبيق وفرض القانون أو وحدات استقصاء المعلومات، وأن هذا الإدراج يتماشى مع أهداف ومصالح السياسة الخارجية والأمن القومي للدولة. الواقع أن الحكومة تدرك أهمية ذلك لدرجة أنها لا تتهاون في المصادر والطرق الحساسة التي قد تضر بالمصالح القومية أو الحقوق الأساسية للأطراف المعنية، وتحرص على تنسيق الإجراءات المتخذة مع الجهود الدبلوماسية المتواصلة بهدف تحقيق أهداف الأمن القومي والسياسة الخارجية بشكل فعال.

وبمجرد انتهاء عملية المراجعة الدقيقة وال شاملة بين الوكالات، وتلقى وزارة المالية توافقاً من الأعضاء في الهيئات الأخرى، يتم تقديم حزمة أدلة الإثبات النهائية. وقبل أن يتم الإعلان عن إدراج هيئة ما رسمياً، فإن وزارة المالية تتحقق فيما إذا كان هدف الإدراج متواجداً في الدولة. إذا تم الكشف عن تواجد الجهة المستهدفة، فإن المحققين يعملون على تجهيز عملية لإغلاق محيط أي ممتلكات يتم تحديدها. ويتم تنسيق أي عمليات تنفيذ محلية بشكل وثيق مع مسؤولي فرض وتطبيق القانون من الوكالات الفدرالية والسلطات المحلية الأخرى.

وفي حالة بعينها، قامت الدولة (أ) بإدراج الشركة (س) بسبب تقديمها الدعم لأنشطة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وكانت الشركة (س) هدف لدعوة بزيادة الحيطة والتقط من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وعرف عن الشركة (س) استخدامها لممارسات مضللة منها تأسيس شركات الواجهة واستخدامها لأغراض التخلص من العقوبات ومواصلة المشاركة في تعاملات مالية مع البنوك في الدولة (أ). وقد نلت وزارة المالية معلومات حول شركات واجهة محتملة من قبل مؤسسات مالية اكتشفت وجود بيانات ومعلومات ذات صلة نتيجة الاجتهاد والدراسة المعمقة والتحقق مكن تعاملات مالية معينة وجدت أنها مثيرة للشبهة. وبناء على هذا وعلى معلومات حكومية سرية، منها معلومات استخبارية، بدأت وزارة المالية ببناء قضية إثبات لإدراج شركات الواجهة التابعة للشركة (س) أيضاً وذلك لمنعها من استغلال النظام المالي للدولة (أ) لتنفيذ دفعات قد تدعم أنشطة الانتشار. وقد تم توظيف المعلومات المالية في جمع وبناء دعوى الإدراج ولائحة الاتهام المرافقة لها ضد الأفراد والهيئات المشاركين. فعلى سبيل المقال، وفي وثائق فتح الحسابات لتأسيس واحدة من شركات الواجهة، تم إدراج نفس العنوان ورقم الهاتف الخاصين بالشركة (س). وقد عملت وزارة المالية بالتعاون مع الهيئات الحكومية المعنية، وبالتحديد مع وزراري الخارجية والعدل، من خلال مرحلة تنسيق رسمية، لمنع التضارب بين دعاوى الإدراج المقترحة وبين المصالح التشغيلية لهيئات أخرى وسياساتها.

#### الملحوظات الهامشية:

1. قامت مجموعة العمل المالي (FATF) بتطوير تعريف عملي لمصطلح تمويل الانتشار كما ورد في تقرير الوضع: "مكافحة تمويل الانتشار: تقرير وضع حول تطوير السياسة والتشاور":  
يشير مصطلح "تمويل الانتشار" إلى فعل توفير التمويل والخدمات المالية التي تستخدمن، بشكل كلي أو جزئي، لتصنيع أو الاستحواذ على أو امتلاك أو تطوير أو تصدير أو شحن أو وساطة أو نقل أو تخزين أو استخدام الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ووسائل إطلاقها والمواد المتعلقة بها (بما في ذلك التكنولوجيا والقطع مزدوجة الاستخدام التي تستخدم لغايات غير مشروعة)، بطريقة تنتهك القوانين الوطنية أو الالتزامات الدولية، عندما يقتضي الوضع.
2. الإجراءات المالية قد تشمل، من بين جملة أمور، قيود ومحظوظات مالية مختلفة، عقوبات مالية مستهدفة، الخطر في العلاقات أو الأنشطة المالية، كما ورد بتفصيل أكثر أدناه (اعتماداً أيضاً على متطلبات القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة).
3. قد تأتي المعلومات المالية من مصادر متعددة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، إجراءات تطبيق القانون/مذكرات الجلب للمؤسسات المالية، خدمات استقصاء المعلومات، معلومات الالتزام بالعقوبات، وحدات الاستقصاء المالي، كما تمت مناقشته أدناه.
4. أصدرت مجموعة العمل المالي (FATF) الأوراق التوجيهية غير الملزمة التالية حول تطبيق القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: تطبيق الأحكام المالية لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل (بيرو 2007)، تطبيق الحظر المالي بناء على الأنشطة الواردة في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1737 (أكتوبر 2007)، تطبيق الأحكام المالية الواردة في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1803 (أكتوبر 2008).
5. في الوقت الحاضر، فرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إجراءات مستهدفة تتعلق بالبرامج ذات الصلة بانتشار الأسلحة لكل من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وإيران.
6. هذا المفهوم أوسع نطاقاً من الأحكام المالية الواردة في القرارات (2006) S/RES/1747 و(2007) S/RES/1737 و(2008) S/RES/1803. وتتوفر مسودة ورقة العمل التوجيهية الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) تعليمات توجيهية حول كيفية تطبيق هذه الأحكام.